Boulaksa Leila

المقياس: الاقتصاد

المحاضرة03: الاقتصاد الجزائري

نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري:

مقدمة:

بعد استعمار دام 132 سنه تاركا وراءه خرابا اقتصاديا على جميع المستويات والنواحي حصلت الجزائر على الاستقلال السياسي في جويلية 1962. فكان لابد من اقامة الدولة الجزائرية مثل ما نص على ذلك بيان اول نوفمبر 1954. ومن خلال ما سبق سنحاول عرض وتحليل الوضع الاقتصادي الجزائري.

I. مراحل تطور الاقتصاد الجزائري:

مر بثلاث مراحل اساسية وهي:

- **مرحلة العهد العثماني من 1518 الى 1830:** كان الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في القرن 16 بسبب قدوم المهاجرين الاندلسيين الذين ادوا ادوارا مهمه في زيادة انتاج الاراضي الزراعية، الصناعة والتجارة ومن ثم تقهقر الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن 17حتى الاحتلال الفرنس ي 1830. الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت اليها البلاد. وتأخر اساليب وطرق الزراعة والصناعة التي لم تعرف كيفية تحويل الموارد الزراعية الى صناعيه وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية.

- **مرحلة الاستعمار الفرنس ي من 1832 الى 1962:** ترتب عن وجود الاستعمار الفرنس ي في الجزائر خلال الفترة 1830-1962 تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري حيث اعتمد بشكل كبير في هذه المرحلة على الزراعة والرعي، حيث كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنس ي والمستهلك الفرنس ي فقط، ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية التي احتلتها الاراض ي الزراعية من برامج المستعمر الفرنس ي بدأ هذا الاخير في مصادره الاراض ي من اصحابها وذلك من خلال ترسانة من القوانين. وقامت بمصادرة الاراض ي الا لتيقنها من التأثير الاقتصادي الايجابي لهذه الاراض ي وخاصة منها التي كانت مخصصة كوقف على المجتمع الجزائري في اواخر العهد العثماني، اد عمل المستعمر على تدمير التركيبة التنظيمية لهذه الاملاك حتى يعزز الفقر والقهر والجهل في المجتمع الجزائري، بمصادرته لاحد اهم موارد رزقه التي كانت تعطيه نوعا من الاستقلالية ليجعل منه تابعا خاضعا للإدارة الاستعمارية.

- **مرحلة الاستقلال من 1962 الى يومنا هذا:** بعد الاستقلال ترك المستعمر وراءه ما يقارب 800 مؤسسة مخربة لا تمتلك ادنى شروط العمل خاصة مع مغادرة اطاراتها المسيرة، وعليه وجدت الجزائر نفسها امام اقتصاد متخلف وتابع لفرنسا في اغلبه، ولم تجد فرصة امامها للقضاء على هده الوضعية الا من خلال برنامج طرابلس الذي انعقد سنه 1995 والذي يعتبر اول وثيقة رسمية، تقدم استراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر، ورغم ان هذا

البرنامج قد اشار بوضوح الى ضرورة التصنيع الا انه لم يقدم سياسة صناعية محددة، واكتفى لتقديم خطوط عريضة لمشروع تنمية يعتمد على اصلاح زراعي وتصنيع ضروري وتأميم للموارد الوطنية. لقد تبنت الجزائر سياسة الصناعات الثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته على الاستعمار، استثمرت في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقية والمحروقات والصناعات البتروكيماوية، حيث سخرت لها امكانات ضخمة، تجاوزت 120 مليار دينار جزائري. بالإضافة الى الاهتمام بقطاع المحروقات خاصة بعد عملية التأميم التي طالتها في سنه 1981، وتأميم المؤسسات الاستخراجية، نظرا للدور الذي تلعبه المحروقات في عملية التنمية الصناعية. تم تأسيس شركة سوناطراك سنة 1963 للتكفل بهذا القطاع، الا ان سيرورة التصنيع لتلك الفترة لم تكن تأتي بالنتائج المسطرة، واجهت عدة مشاكل كضعف الامكانيات الناجمة عن النزيف المالي الذي تعرضت له الدولة بسبب حاجة هذا القطاع للتمويل. وعليه تبنت الجزائر في مرحله انتقالية سياسة الصناعة الخفيفة، حيث توجهت الى الصناعة الاستهلاكية كصناعة النسيج وصناعة الجلود والاحذية والصناعة الغذائية. اما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي فقد كانت التجارة الخارجية بالجزائر الى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي خاضعه للدولة، نظرا لتبني الجزائر نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات او الصادرات، ولقد كانت غالبية هذه الاخيرة وما تزال تتأثر بهيمنة قطاع المحروقات الذي قامت بتدبيره والى يومنا هذا شركة سوناطراك، في حين ان تنظيم ما بقي من الصادرات وكل الواردات كان في يد المؤسسة العمومية. ويمكن الخروج بمجموعة من الخصائص والتحديات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري آنذاك لعل أبرزها:

- التخطيط المركزي؛
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛

رقابة على اسعار السوق؛

- التركيز على الصناعات الثقيلة وتهميش باقي القطاعات.
- هيمنة القطاع العمومي: فرغم تكفله بعدد من المهام في معركة تصنيع البلاد بعد الاستقلال الا انه لم يحقق النجاح المرجو منه، كما ان تدخل الدولة عرقل عمل المؤسسة العمومية، كل ذلك من شأنه يبرز عدد من النقائص في القطاع الاقتصادي العمومي.

ولذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه الى تدعيم المنشآت القاعدية الامر الذي ادى الى تحطيم النسيج الصناعي والاعتماد على الواردات في الثمانينات، بالإضافة الى انخفاض سعر البترول الى ما دون 10 دولارات للبرميل سنه 1994. وهكذا عرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ظروف تميزت بضعف المردودية ورداءة الانتاج وتراكم الديون والتخلف التكنولوجي. مما ادى الى تراجع النمو الاقتصادي لحوالي 2% وارتفاع التضخم الى20.5%، بالإضافة الى ارتفاع معدل البطال وانخفاض ميزان المدفوعات.

II. مقومات الاقتصاد الجزائري

1. واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد اهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، وذلك نظرًا لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصباً حساساً للتنمية الاقتصادية للبلاد، ومن أهمها:

1.1. مقومات القطاع الفلاحي:

الموارد الطبيعية: والمقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة وتتمثل باختصار في:

- **الأراضي الزراعية:** وتشكل الاراض ي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% و17.8% من اجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 2381741 كم²، والجزائر بذلك تمتلك اراض ي صالحة للزراعة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الاساسية.
- **الموارد المائية:** ان اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية ب 20 مليار م³، منها 13 مليار م³ من الموارد السطحية بالشمال، 7 مليار م³ من الموارد الجوفية بالجنوب، وان 75%، من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد.
- **الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري المحرك الاساس ي لمختلف القطاعات الانتاجية، وخاصة بالقطاع الفلاحي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد والامكانات المتوفرة.
- **الموارد النباتية والحيوانية:**

الموارد النباتية: يعتبر الانتاج النباتي من اهم مصادر الانتاج الفلاحي، لما له من اهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، او من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الانتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم.

الموارد الحيوانية: تتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، ولقد اتسع هذا القطاع وتطور بشكل ملحوظ وحقق نتائج بارزة ادت الى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة الى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة.

2.1. معوقات النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر:

كبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في الجزائر، تعترض القطاع الزراعي العديد من العقبات والمعوقات التي تحول دون النهوض به وتعرقل عملية التنمية، ومن بين اهم العقبات نجد:

- موسمية الانتاج الفلاحي؛
- ارتباط الانتاج الزراعي بالأرض؛
- تأثر الانتاج الزراعي بالعوامل المناخية؛ - ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي؛

- انخفاض المحفزات والدوافع الاستثمارية؛
- نقص التوجيه، التنظيم ودور التعاونيات الفلاحية؛ - معوقات اخرى متعلقة بالإنتاج والتسويق؛
- ضعف التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي؛
- ضعف المتابعة التقنية لمخططات التنمية والمحاصيل المدعمة.

2. واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

تبقى الصناعة تسجل ادنى مساهمة ويرجع ذلك الى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع، إضافة الى عوامل اخرى تسييريه وتنظيمية، فعلى الرغم من الارادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال ازالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، الّا انّ الاعتماد على انماط تسييريه بمختلف تطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الاهداف المرسومة، حتى ان شركات التسيير والمساهمة و التي انشئت خلال سنة 2003، حاولت ان تكون مرافقاً للمؤسسات في البحث عن شركاء، الّا انّ صلاحياتها كانت محدودة، اما الفترة الاخيرة منذ سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لكن نتائجه لم تظهر في المدى القصير.

ويبين فحص تطور الانتاج الصناعي في الآونة الاخيرة، ان قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والالكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة، وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من انه يواجه بدرجة اقل مشكلة الجمود.

وفي الاخير يعد قطاع الصناعة المحرك الاساس ي للنمو الاقتصادي، ولكن بسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار في الجزائر الذي يحدد حصة المستثمر الاجنبي امام المستثمر المحلي او ما يعرف بقانون (51%./49%) وهو من اهم الاسباب التي تجعل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي جد ضعيفة.

3. واقع القطاع السياحي في الجزائر

1.3. مقومات السياحة في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول للارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطاع سياحي جذاب للسياح، من خلال بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة.

تعتبر الجزائر جوهرة سياحية لما تتوفر عليه من امكانات على امتداد مساحتها الشاسعة كما يلي:

- **المقومات الطبيعية والجغرافية:** يمكن أن نميز في الجزائر أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، فالشمال شريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم من السواحل الرملية، كما تمتد سهول التل الجزائري،

مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال "شيليا" بأوراس (بارتفاع 2328 مترا)، قمة "لالا خديجة" بجبال جرجرة (2308 مترا) وغيرها من الجبال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية.

اما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80 في المائة من المساحة الكلية للبلاد. كما تزخر البلاد بحمامات معدنية طبيعية، ومن العهد الروماني أثبتت الدراسات أنها صالحة لشفاء العديد من الأمراض.

- **المقومات التاريخية والثقافية:** تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات على مر العصور، مما جعلها مهدا للحضارة الانسانية وشاهدا على انتمائها الاسلامي، المتوسطي والأفريقي. فهذه العناصر الأثرية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة. من الأمازيغية الى الفينيقية الى البيزنطية والرومانية وأخيرا الاسلامية.

2.3. معوقات القطاع السياحي في الجزائر:

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تواجه قطاع السياحة الجزائرية، وهذه النقائص تم حصرها في الآتي:

- غياب السواح؛
- عدم التعريف بالمراكز والمناطق السياحية في البلاد؛
- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية والمنتجات السياحية؛ – ضعف نوعية المنتوج السياحي؛
- ضعف نوعية الخدمات السياحية؛
- ايواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة؛
- 10 % فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولي؛
- ضعف أداء وكالات السفر ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين؛
- غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية؛
- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة؛
- أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80 % عمرة وأسفار نحو الخارج، 10 % استقبال لوكالات الجنوب و10% حجز للتذاكر؛

تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة؛

– عدم كفاية مواقع الأنترنت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي (السياحة الصحراوية والثقافية)؛

– صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة؛

- خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع؛
- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات للسواح؛
- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج؛ – تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

III. واقع الاقتصاد الجزائري

تعتبر سنه 2020 سنة مفصلية لتنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد الى غاية 2030، ذلك ان سنه 2020 تعتبر السنة الاولى من مرحلة الانتقال علما ان مرحلة الانطلاق اي الاقلاع تبدأ من 2016 الى .2019 انتهت سنة 2019 ولم يتم بعد تقييم هذه المرحلة بشكل رسمي غير اننا سنحاول فيما يدي استعراض المؤشرات الكلية لسنة 2019 كما يلي:

1. **سلوك الاقتصاد الجزائري الكلي خلال الفترة (2016– 2019):** تمثل هذه الفترة تمثل هذه الممتدة بين **(2016– 2019)** المرحلة الاولى من تنفيذ برنامج النموذج الاقتصادي الجديد افاق ،2030 وعليه سنحاول استعراض المؤشرات الكلية كما يلي:

- معدل النمو: حقق النمو الاقتصادي خلال 2016 نسبة 3.2% اي ما يعادل 17.5 مليار دينار جزائري، اما سنة 2017 انخفض معدل النمو الى 1.3%، سنة :2018 1.4%، اما سنة :2019 .0.8% نلاحظ ان معدل النمو في انخفاض مستمر خلال هذه الفترة وهذا راجع الى عدم الاستقرار في سوق النفط، وذلك كون ان التبعية للمحروقات لا تزال قوية ولم يتحقق خلال هذه الفترة اي تنويع اقتصادي.
- **معدل التضخم:** سجلت سنه 2016 معدل للتضخم حدد ب 4.27%، وهو معدل يعتبر مرتفعا وذلك يرجع الى الارتفاع في مواد الاستهلاك والذي وصل متوسط التغير 6.4%، في حين بلغ معدل التضخم سنه :2017 5.5 %، سنة :2018 4.27%، ديسمبر 2019 .4.3% ويرجع هذا الانخفاض الطفيف في معدل التضخم اساسا الى تجميد عملية طبع النقود على إثر عملية التمويل غير التقليدي.
- **معدل البطالة:** انتهت سنه 2016 على تسجيل معدل بطالة قدر ب 10.5%، في حين ارتفعت هذه النسبة سنة 2017 الى 11.7% اما سنه 2018 كانت بحدود 11.5%، بينما سجلت سنة :2019 .11.4% الملاحظ ان متوسط معدل البطالة 11% خلال الفترة –2016 2019 وهو امر مقلق نوعا ما.
- **ميزان المدفوعات:** حقق ميزان المدفوعات عجزا اجماليا سنه 2016 قدر بـ 26 مليار دولار، سجلت سنة 2017 عجزا في ميزان المدفوعات قدر ب 21 مليار دولار، سجلت سنة 2018 عجزا قدر ب 15.8 مليار دولار، اما سنة 2019 قدر العجز ب 16.8 مليار دولار. نلاحظ تراجع طفيف في نسبة العجز سببه التحسن الطفيف في اسعار المحروقات خلال هذه الفترة.

2. واقع الانتاج خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2010–2018):

لقد سعت الجزائر خاصة في الآونة الاخيرة كغيرها من الدول الريعية لبناء اقتصاد انتاجي معتمدة على ثرواتها الطبيعية، حيث وجهت كافة جهودها نحو القطاع الزراعي، ثم الصناعي والقطاع السياحي. ومن اجل تحقيق الاهداف المرجوة قامت ببناء وتبني السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، الّا انها اصطدمت بجملة من العراقيل والتي اخّرت بدورها بناء الاقتصاد المنتج، وابقت التبعية النفطية صفة لصيقة بالاقتصاد الجزائري، بسبب طبيعته الريعية. حيث نلاحظ مرارً وتكرارً تصدُّر قطاع المحروقات المرتبة الاولى مقارنة بالقطاعات الاخرى، بغض النظر عن الانخفاض في اسعار النفط، وذلك من خلال مساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا الاخير ينتج من عدة قطاعات اقتصادية متكاملة فيما بينها، ولمعرفة اهم هذه القطاعات وتطور نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

زراعة_ تقييم للقطاع_

قبل التطرق الى دراسة القطاع الزراعي وقراءة معطياته وتحليل ارقامه ومعرفة نسب مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، لابد اولًا من استعراض الجدول التالي، والذي يبين نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

الجدول :(01) يبين التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2017 الوحدة: %) :

السنوات	قطاع المحروقات		القطاعات الاخرى (خارج المحروقات)					معدل نمو PIB
	نسبة المساهمة	معدل النمو الحقيقي	خدمات	نسبه المساهمه البناء والاشغال العمومية	فلاحة	صناعة	معدل النمو الحقيقي	
2010	34.70	-2.6	35.40	10.40	8.40	5.00	5.5	3.4
2011	36.70	-3.3	36.70	8.60	8.20	4.30	4.6	2.4
2012	34.20	-3.4	36.50	9.20	8.80	4.50	4.5	3.4
2013	29.80	-6.0	38.40	9.80	9.90	4.60	4.6	2.8
2014	27.00	-0.6	41.50	10.80	10.60	5.00	5.0	3.8
2015	18.80	0.2	44.60	11.50	11.60	5.40	5.0	3.7
2016	17.40	7.7	45.10	11.90	12.30	5.60	2.3	3.3
2017	19.10	-3.0	44.10	11.70	12.30	5.50	2.6	1.6
متوسط الفترة[1]	27.21	-1.37	40.28	10.48	10.26	4.98	3.76	3.05

Source : Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Annuel : 2011,2016, 2017.

يتضح من خلال الجدول اعلاه، هيمنة قطاع الخدمات بنسبة 40.28 % من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط خلال الفترة (2010- 2017)، يليه قطاع المحروقات بنسبة 27.21 % من الناتج المحلي الاجمالي،

بعد ان كان يساهم بنسبة 33.85 % في المتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية 2014، ثم يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بنحو 10.48%، ليأتي في الأخير قطاعي الفلاحة والصناعة بنسب مساهمة 10.26 % و 4. % على التوالي.

حيث نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB خلال فترة الدراسة بالمقارنة مع السنوات الفارطة، ويرجع هذا الى انهيار اسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل الى حوالي 53 دولار. حيث تراجعت مساهمته تدريجياً من 36.7 % كحد اقص ى سنة 2011 الى ان وصلت الى 17.4 % كحدّ ادنى سنة 2016. ويمكن ارجاع سبب هذا الانخفاض الى قلة طلب الاسواق الدولية للمحروقات، كما يمكن ارجاعها الى بعض العوامل والخلافات السياسية، بالإضافة الى انخفاض معدلات الانتاج اليومي للبترول المفروضة من منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، حيث حددته بقيمة 30 مليون برميل يومياً، خاصةً بعد ازمة النفط لسنة 2014. وعلى الرغم من هذا الانخفاض المسجل بقطاع المحروقات الّا انّه لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

ويبدو من الجدول ان النمو خارج المحروقات لم يشهد تذبذباً كبيرًا خلال فترة الدراسة، ولكن تهاوت مستوياته الى 2.3 % و2.6 % خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، وهو ما يؤثر بدوره على نمو الناتج الداخلي الاجمالي والذي بلغ 1.6% سنة 2017 كحد ادنى. ويمكن ارجاع سبب ذلك الى القطاع الصناعي الذي ظلّت نسبة مساهمته في PIB متذبذبة وضعيفة بالمقارنة مع القطاعات الاخرى، اذ لم تبلغ في أحسن حال سوى ما تم تسجيله في سنة 2016 بنسبة 5.6 % من الناتج المحلي. وهو ما يبين عدم تفاعل هذا القطاع مع البرامج التنموية، او نظرًا لغياب سياسة تصنيع هادفة ومحفزة، بالإضافة الى معوقات المناخ الاستثماري التمويلية والقانونية (49/51)، كل هذه العراقيل ساهمت في تدهور نمو القطاع الصناعي في الجزائر.

حيث يتضح من خلال ارقام الجدول السابق مدى رغبة الدولة في تحسين الانتاج خارج المحروقات خاصة بعد ازمة 2014، وذلك من خلال تنويع الاقتصاد والنهوض بمختلف القطاعات خارج المحروقات، وفيما يلي سيتم التطرق اولًا الى القطاع الزراعي كما يلي:

حيث يعتبر القطاع الزراعي ركيزة اساسية في الاقتصاد الجزائري، ولا يمكن الاختلاف في اهميته ودوره في الجانب الاقتصادي او حتى الاجتماعي، حيث تعتبر الزراعة مصدرًا لسدّ الفجوة الغذائية، والذي يعتبر عاملًا اساسياً في مجال التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الامن الغذائي.

ورغم ان الزراعة توفر ما يقارب 72 % من الاحتياجات الغذائية في الجزائر، الّا ان المعوقات المتزايدة تنقص من كفاءة الزراعة، ومن جهة اخرى تبقى السلطات مجبرة على سد العجز عن طريق لجوئها الى الاستيراد.

فمن خلال الجدول ادناه يتضح لنا ان الجزائر غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا ما ادى الى لجوئها الى الاستيراد كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): يبين اهم السلع التي تستوردها الجزائر سنة 2017. الوحدة: مليون دولار

السلع	القيمة (مليون دولار)	الاجمالي (%)
الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	801	17.4
الآلات والمعدات الكهربائية واجزاؤها	398	8.6
مستلزمات من الحديد والصلب	292	6.3
الحبوب	275	6.0
الحديد والفولاذ	241	5.2
منتجات صيدلانية	189	4.1
منتجات الالبان	141	3.1

المصدر: التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018، **ص 62.**

فمن خلال الجدول اعلاه نلاحظ وجود "الحبوب" و"منتجات الالبان" ضمن قائمة السلع المستوردة في الجزائر بقيمة 275 مليون دولار و141 مليون دولار على الترتيب، هذا ان دلّ على شيء فإنه يدلّ على ركود القطاع الفلاحي والزراعي في الجزائر، وغياب سياسة واضحة للنهوض بهذا الاخير واستغلال المقومات التي تمتلكها من الموارد الارضية والزراعية. وبالإضافة الى الجدول اعلاه فإنه من خلال قراءة ارقام الملحق رقم) 02) والملحق رقم (03) والذي يمثل المنتوجات الغذائية المستوردة في الجزائر، ففي هذه الحالة يمكن القول ان اللجوء لاستيراد المواد الغذائية لا يعبر سوى عن عدم القدرة المحلية على تغطية الاحتياجات الداخلية للسكان. على الرغم من الموارد المختلفة التي تزخر بها الجزائر، حيث تقدر مساحة الاراض ي الزراعية فيها اكثر من 7 ملايين و510 الف هكتار سنة 2011 بزيادة لا تتعدى 0.11 % عن سنة 2010. رغم ان الاراض ي الصالحة للزراعة تمثل نسبة كبيرة من اجمالي المساحة الكلية بغض النظر عن صحراء الجزائر ووجود اكثر من 32.963 الف هكتار من مروج ومراعي دائمة، وهو ما يشجع على الاستثمار في القطاع الفلاحي والنهوض بهذا الأخير.

كذلك يساهم قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، فمن خلال الجدول ادناه **(03)** يتضح ان القطاع يغطي حجم لا بأس به من القوى العاملة كما يلي:

الجدول رقم (03): حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى:**(الوحدة: بالآلاف)**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	1136	1034	912	1141	899	917	865	1102
قطاعات اخرى	9676	9627	10511	10823	10554	11015	11252	11196
نسبة العمالة الزراعية[1](%)	11.74	10.74	8.67	10.54	8.51	8.32	7.68	9.84

Source : Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Annuel : 2011,2015, 2017.

حيث نلاحظ ان حجم القوى العاملة في القطاع قد بلغ حوالي مليون 136 ألف عامل بنسبة 11.74 % من اجمالي العمالة كحد اقصى لها سنة 2010، و الملاحظ ايضا هو انخفاض نسبة القوى العاملة تدريجياً خلصة في السنوات الاخيرة، الى غاية وصولها الى 7.68% سنة 2011 كحد ادنى لها، و يرجع ذلك الى احلال الآلة مكان العمال نتيجة التطور التكنولوجي في هذا المجال، وهو ما انعكس سلباً على القوة العاملة و لكنه في نفس الوقت يؤثر إيجابا على الانتاجية الزراعية.

كل هذه المقومات تحفز الزيادة في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتجعل من القطاع الزراعي محطة رئيسية في بناء الاقتصاد الانتاجي من خلال مساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي. ومن خلال الجدول الموالي يمكن تبيان الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه، ونسب مساهمة الزراعة في GDPكما يلي:

الجدول رقم :(04) يبين الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه خلال الفترة 2010 و:2017-2015

	2010	2015	2016	2017
الناتج الزراعي (مليون دولار)	**13644**	**19262**	**19552**	**20898**
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	**379**	**482**	**479**	**501**
مساهمة الزراعة في PIB (%)	**8.5**	**11.6**	**12.3**	**12.3**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الاحصائية - الملحق 1/3)، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص 308.

فمن خلال الجدول والشكل اعلاه نلاحظ ان الانتاج الزراعي في تطور وتحسن مستمر حيث بلغ سنة 2010 حوالي 13 مليون و644 ألف دولار، الى غاية وصوله الى 20 مليون و898 ألف دولار كحد اقصى سنة 2017، والذي ادّى بدوره الى ارتفاع نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يدل على استجابة القطاع الى البرامج الدعم الخاصة به.

وفي الاخير يمكن القول ان نسبة مساهمة هذا الاخير في GDP" "، لاتزال ضئيلة بالمقارنة مع القطاعات الاخرى، على الرغم من المقومات والدعائم التي يتميز بها هذا القطاع، والتي تزخر بها الجزائر. ولكنه لم يصل الى تحقيق الطموحات والاهداف المرجوة في هذا الصدد لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي.

السياحة_ تقييم للقطاع _

ترجع أهمية القطاع السياحي إلى تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، من حيث كونه مصدرا مهما للدخل بصفة عامة وموردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما يعد عنصرا مؤثرا في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في الناتج المحلي، اي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد الجزائر لما تتمتع به من مقومات وامكانات اقتصادية، وموقع جغرافي استراتيجي وخصائص طبيعية اخرى، بمثابة قطب سياحي دولي، الّا ان عدم الجدية وغياب الارادة في الاهتمام بقطاع السياحة خلال المسار التنموي، حال دون الاستفادة من الامكانيات السياحية. لذلك باتت الجزائر تولي بعض من الاهمية لإعادة بعث واصلاح القطاع السياحي، في إطار استراتيجية تنويع الاقتصاد والتخلص من الاعتماد على الموارد النفطية تدريجياً.

حيث تمتلك الجزائر مساحة شاسعة وتعتبر الاولى افريقياً، حيث تتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كلم، ويمنح الجزائر اطلالة حقيقية على البحر الابيض المتوسط من خلال 552 شاطئ منها 364 مسموح للسباحة و18 غير مسموح، وتتميز الجزائر بثلاثة انواع من المناخ: مناخ متوسطي، مناخ شبه قاري، ومناخ صحراوي. فضلًا عن الجبال والتضاريس ومساحات الغابات الشاسعة مقارنة بالبلدان العربية او المغاربية.

وللقطاع السياحي اهمية اقتصادية كبيرة لما يوفره من مناصب الشغل وتقليص نسب البطالة والجدول التالي يبين عدد العاملين في القطاع السياحي خلال الفترة (2011-2016):

الجدول رقم (05): يبين تطور عدد عمال القطاع السياحي خلال الفترة (2011-2016):

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال (بالألاف)	397500	398200	399500	400500	503200	317250
نسبة النمو(%)	7.05	7.06	7.09	7.76	8.07	6.87

المصدر: احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية سنة 2016 : http://www.mat.gov.dz consulté le : 20 /05/2019 :

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان فرص التشغيل في تزايد مستمر، اي تطور نسبة نمو عمال القطاع السياحي، حيث بلغت سنة 2011 معدل 7.05 % الى غاية وصولها الى 8.07 % سنة 2015. وهي نسبة نمو معتبرة، وتعبر عن مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب الشغل للبطالين وتقليص معدلات البطالة في هذا المجال.

كما يعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات التي تساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (06): يبين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2011-2016): الوحدة: %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة المساهمة	3.7	3.95	4.05	4.3	4.4	4.6

المصدر : احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية سنة **2016** : http://www.mat.gov.dz : **consulté le : 20 /05/2019**

من خلال الجدول اعلاه، نلاحظ ان نسب مساهمة قطاع السياحة في **PIB** في تطور مستمر خلال الفترة **2011 -2016.**

ولكن نسب المساهمة بقيت متواضعة اذا ما قورنت ببقية القطاعات الاخرى خارج المحروقات. على الرغم من السياسات السياحية التنموية المتبعة للحصول على ايرادات سياحية بالعملة الصعبة، الا ان هذه الايرادات لم ترق لمستوى التأثير في الاقتصاد الوطني. والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول (07): يبين نسبة ايرادات السياحة من الصادرات الجزائرية بين 2010-2016:

الوحدة: **%**

السنوات	الإرادات
2010	0.53
2011	0.39
2012	0.39
2013	0.48
2014	0.55
2015	0.95
2016	1.39

Source: Benmouiza Messaoud, The Role of Tourism for Achieving The Sustainable Development Goals in World Tourism Organisation Reports –The Case of Algeria-, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Laghouat University, Algeria, 2018

, p: 385.

من خلال الجدول اعلاه، يتضح لنا النسب المعتبرة التي تدرها السياحة من إيرادات، وكذلك يتضح لنا الزيادة المستمرة في نسب الإيرادات خلال فترة الدراسة، ولكن هذه الاخيرة تعد جد منخفضة بل وضعيفة جدا إذا ما قورنت ببعض البلدان العربية.

الصناعة – تقييم للقطاع

ان تنويع الانتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على ميل الى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط وذلك بالنظر الى دوره . هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد)الصناعة(باعتبار أن هذا القطاع .الاقتصادي كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متزامنين لكافة النشاط، حيث عاشت الجزائر حدثا انتظرته الاطارات طويلا، .تمثل في الجلسات الوطنية للصناعة التي ناقشت الاستراتيجية التي ستسمح باستعادة الطموحات الصناعية للزائر .وكان الوقت مناسبا جدا لإعادة تعبئة الجهود على هذا القطع الحيوي للاقتصاد والمتمثل في القطاع الصناعي تجدر الاشارة الى أن رهان مرحلة ما بعد البترول يتمثل في القطاع الصناعي خارج المحروقات، الصناعة التحويلية .التي سجلت في الجزائر تأخرا كبيرا بالمقارنة مع ما حققته نظيراتها من تونس والمغرب ومصر

:ولمعرفة التطورات الحاصلة في هذا القطاع سنعرض الجدول والشكل الآتيين

جدول (08): نمو قطاع الصناعة ومساهمتها في اجمالي الناتج الداخلي للفترة (2010-2017) (الوحدة: %).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نمو قطاع الصناعة	3.4	3.9	5.1	4.0	4.0	4.8	3.8	4.8
الصناعة من اجمالي الناتج الداخلي (القيمة المضافة)	5.1	4.6	4.5	4.6	5.0	5.4	5.6	5.5

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010-2018.

الشكل رقم (01): يبين نمو قطاع الصناعة.

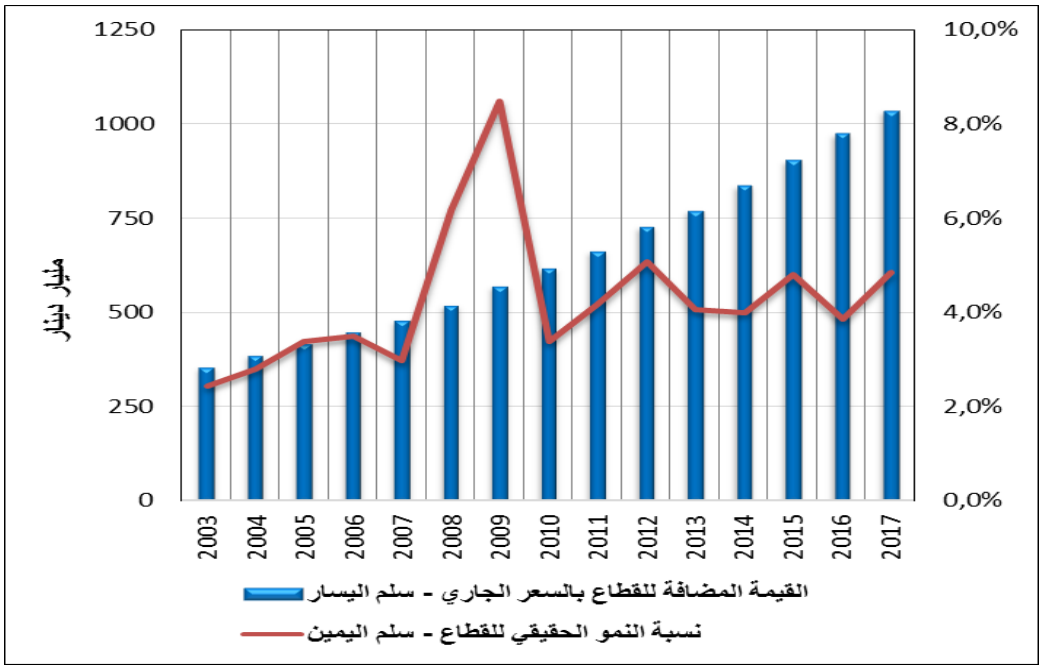

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر جويلية 2018.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ، بنسبة **5.1%** من القيمة المضافة الاجمالية. حيث شهد قطاع الصناعة نمو بنسبة **3.4%** سنة **2010**. لكن ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة في سنة **2011** بنسبة **2.2%** مقابل **2.5%** السنة الماضية، وبنمو قدره **3.9%**. لا تسمح وتيرة النمو هذه الأقل من وتيرة نمو اجمالي الناتج الداخلي، بتعويض التأخرات المعتبرة لهذا القطاع (ضعف العمالة الصناعية) ، المساهمة في اجمالي الناتج الداخلي في تراجع مستمر **(4.6%** في **2011)**، وهذا بسبب هيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية الصناعية **(4.9** مليار دولار في سنة**.2011)** .

ارتفعت في سنة **2012**، القيمة المضافة لقطاع الصناعة بنسبة **5.1%**، وهي نسبة معتبرة مقارنة بمتوسط وتيرة نمو هذا القطاع خلال الثلاثة عشر سنة الأخيرة (ما يقارب**.4.1%)** يجب على وتيرة النمو هذه التي بقيت دوما أقل من تلك الخاصة بالقطاعات الاخرى أن ترتفع لتعويض التأخيرات المعتبرة لهذا القطاع: ضعف العمالة الصناعية، المساهمة في اجمالي الناتج الداخلي الذي هو في تراجع مستمر، حيث سجلت في هذه السنة كل فروع الصناعة خارج المحروقات معدلات نمو ايجابية. مع ذلك تعد مساهمة مختلف الفروع في رفع مستوى النشاط الصناعي الى **5.1%** غير متساوية، وبنسبة مساهمة في اجمالي الناتج الداخلي بـ **4.5%**.

عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة **2013** ليسجل نفس وتيرة سنة **2011**. بارتفاع قدره **4.1%** في نسبة النمو، وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل الأربعة عشر سنة الأخيرة **(4.09%)**، تراجع نمو الصناعة

بنقطة مئوية **(5.1%** في سنة **2012)** ويبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، ولا يساهم في نمو اجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع **4.6%**، وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بعشرين نقطة.

واصل النشاط الصناعي نموه في **2015**، بنسبة**4.8%** بلغت القيمة المضافة الصناعية **900.9** مليار دينار، في زيادة سنوية بنسبة**7.4%**. تساهم الصناعة بـ **5.4%** في تدفق الثروة، ونلاحظ زيادة نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي، ويرجع ذلك لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(83900** مؤسسة).

مثل النشاط الصناعي في سنة **2016**، **5.6%** فقط من اجمالي الناتج الداخلي، وبلغ معدل توسع النشاط الصناعي **3.8%**، في تراجع بنقطة مئوية واحدة، أي أضعف معدل نمو بعد معدل نمو الزراعة **(1.8%)**. وبلغت مساهمة هذا القطاع في توسيع اجمالي الناتج الداخلي **6.2%** فقط. في سنة **2017**، تعد وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة الأكثر ارتفاعا، بـ **4.8%** مقابل **3.8%** في سنة **2016**. بلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع **1037.0** مليار دينار، ما يمثل **5.5%** من اجمالي الناتج الداخلي ويساهم توسعه بواقع **17.0%** في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي، مقابل **6.2%** في سنة **2016**. وهذا راجع الى توسع نشاط الصناعة المعملية الذي تم دفعه من طرف فرع "الصناعات الغذائية"

ويساهم نشاط هذا الفرع بواقع **65.8%** في نمو هذه الصناعة. والجدول التالي يوضح اجمالي القطاع الصناعي نهاية سنة **2017**:

جدول رقم (09): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي نهاية 2017

	القيمة المضافة (مليارردولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)
نهاية 2017	40107	23.5	961

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (جدول ص:**321** وجدول ص:**322**).

حيث نلاحظ، زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالسنوات السابقة (**6.2%** في سنة **2016**)، بقيمة مضافة قدرها **40107** مليار دولار، حيث خصصت **961** دولار كنصيب للفرد من الناتج الصناعي.

رغم الجهود المبذولة في إطار النهوض وترقية الصناعة من أجل تحقيق اكتفاء السوق الداخلي والانطلاق في عمليات التصدير، الا أن الجزائر لا تزال الى تعتمد في صادراتها على المحروقات، وتعتبر الصادرات خارج قطاع المحروقات شبه مهمشة. والجدول التالي يوضح مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات:

جدول(10): مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية (2010-2015) الوحدة: مليار دينار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الاجمالية	56665	66625	67254	68254	70245	712015
الصادرات الصناعية خارج المحروقات	789.46	881.2	824.3	904.2	897.2	911.2
نسبة (%)	1.39	1.32	1.22	1.32	1.27	1.27

المصدر: أحمد نصير، زين يونس، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية الاقتصاد الجزائري وفق نموذج "الاوز الطائر لدول جنوب شرق أسيا"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة **8** ماي **1945**، قالمة يومي **25** و**26** أفريل **2017**، ص:**14**.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ان نسبة مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات ضئيلة جدا تتراوح بين **1.27** و**1.39**، حيث كانت سنة **2010** قيمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات **789.46** مليار دينار من اجمالي الصادرات المقدرة بـ **56665** مليار دينار لنفس السنة، ليصل سنة **2015** قيمة **911.2** مليار دينار من **712015** مليار دينار كإجمالي الصادرات، وهذا التدني في نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات لاعتماد الكبير للجزائر على الصادرات البترولية.

عندما ندرس، اليوم، وضعية الصناعة التي كلفت الدولة استثمارات ضخمة، نجد أن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات. الصناعة التحويلية، التي تجمع فروع الصناعات الالكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك، الصناعات المختلفة، تساهم بحصة ضعيفة مع مرور الوقت في الناتج الداخلي الخام.

السبب الأخر لهذه الأزمة، هو تأكل تجهيزات الانتاج وفي مسارات الانتاج التي نتج عنها منتجات رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة، الانفتاح التجاري كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية. لقد أصبحت خسائر الصناعة العمومية لحصتها من السوق معتبرة جدا. واذا كانت الدولة قد قررت عدم اسعاف الصناعات التحويلية بسبب ارتفاع الفاتورة الى اليوم، وأن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبين انه غير فعال، فان الأمر يتعلق بتسريع خوصصة هذه المؤسسات وترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص، وأهداف بعث الصناعة بواسطة ضخ رؤوس أموال مقاولين خواص، والحفاظ على أقص ى قدر ممكن من الوظائف، تمثل خيارات حكيمة دون شك.

المراجع

- **مطبوعة** في **مقياس مدخل** .الاقتصاد. قسم. التعليم الأساسي. لطلبة السنة الأولى جذع مشترك. من إعداد الدكتور :**رحماني منير** .أستاذ محاضر أ.، 2022.
- أحمد نصير، زين يونس، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية الاقتصاد الجزائري وفق نموذج "الاوز الطائر لدول جنوب شرق أسيا"، 2017.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد
- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010-2018.

- Stutz, F. P., & Warf, B. L. The world economy: Geography, business, development. 6th ed. 2012.

- Benmouiza Messaoud, The Role of Tourism for Achieving The Sustainable Development Goals in World Tourism Organisation Reports –The Case of Algeria-, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Laghouat University, Algeria, 2018
- Charmettant, Hervé, Georges Sébastien, and Guillaume Vallet. *Comprendre l'économie : questions économiques contemporaines*. De Boeck supérieur, 2017.
- Blancheton, Bertrand. *Maxi fiches de Sciences économiques–1ere éd*. Dunod, Paris, 2012.
-